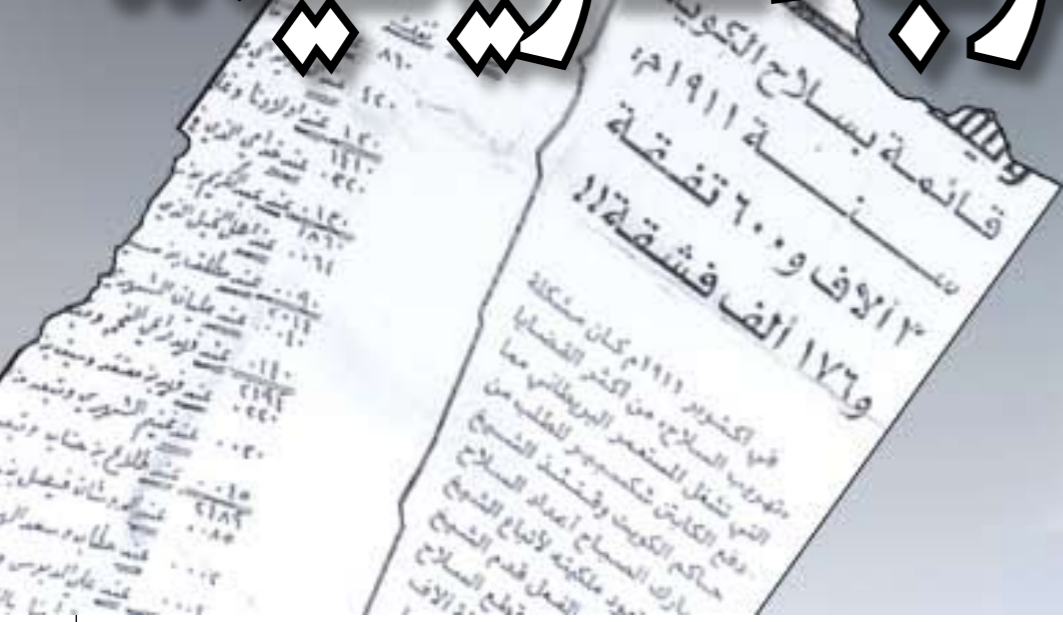


بعد أن امتلأت المكتبات الأميركية والأوروبية بالمئات منها

وثائق العرب التاريخية..



لدى مصر قامت بالكشف عنها، وأن ما ذكرته بعض أجهزة الإعلام العربية بأن مصر تحتفظ لأن معظم التقنيات الحربية أو الأسلحة التي استخدمتها في حرب أكتوبر هي التي ما يزال الجيش المصري يعمل بها حتى ذلك الوقت، هو كلام عار عن الصحة، حيث إن أنظمة الدفاع في الجيش المصري تطورت كثيراً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، علاوة على أن التقنيات المستخدمة أصبحت مواكبة للتقنيات التي تستخدمها أفضل الجيوش الحربية في العالم، والدليل على ذلك العروض العسكرية التي تقيمها مصر سنوياً باستخدام مجموعة من الأسلحة، كما أن مصر تبهر العالم سنوياً بالعروض الحربية التي تقيمها، كما أن هذه الإشارة من قبل وسائل الإعلام أو بعض الجهات الإسرائيلية قد يكون الهدف منها الكشف عن بعض الأسلحة أو التقنيات العسكرية المعمول بها في الجيش المصري فهي ليست إلا مناورة، علاوة على أنه ليس هناك سرية معينة في هذه الحرب على وجه الخصوص حيث إن الأرقام الصناعية الأميركية والروسية قد قامت برصد التحركات المعلنه والسرية للقوات المسلحة سواء من جانب مصر أو إسرائيل.

وعبر عن أن الوثائق التاريخية ليست هي المعيار الأول في التأريخ للشعوب أو الدول، حيث إن هناك بعض الأساليب الأخرى التي الاستناد إليها في معرفة التاريخ، كما أن هذه الوثائق التاريخية قد لا تعبر عن مصداقية مطلقة قد كتبت بها، حيث إن درجة المصداقية بها تعتمد على الشخصية التي أرخت لتلك المرحلة، أو حتى الأشخاص المشاركين فيها، علاوة على أن أي وثيقة تاريخية يتم الكشف عنها تخضع للفحص التاريخي من قبل مجموعة من علماء التاريخ أو خبراء الحفريات والآثار التي لديهم الوسائل التي يستطيعون من خلالها الكشف عن العمر الحقيقي للوثيقة، علاوة على مدى صحتها أو خطئها، حيث إن المعلومة التاريخية من الكونز التي يمكن أن تدفن مع الزمن والكشف عنها يصاحبه عمليات كثيرة تصحيح التاريخ.

المصالح المشتركة
ارتباط الكثير من الوثائق التاريخية بالأحداث السياسية التي مرت بها إحدى الدول، جعل من الصعب الكشف عنها حتى الوثائق التي تصنف أنه من الصعب الكشف عنها نظراً لخطورة ذلك على الأمن القومي والسياسة العامة للبلاد، كما أن التيار الفكري السائد في البلاد من شأنه أن يعطل عملية الكشف عن أية وثائق على الرغم من أن علم يعتبر نوعاً من أنواع الحجر على حرية الفكر في المجتمع.

يرى الدكتور عبد الخبير عطا-أستاذ العلوم السياسية بجامعة أسيوط- أن هناك مجموعة من الأسباب التي تقف حائلاً أمام الكشف عن أي وثيقة تاريخية، يأتي في مقدمتها تلك الأسباب طبيعة النظم الحاكمة في الدول العربية والتي تتميز بأنها تظل أكبر فترة ممكنة في الحكم فهي أطول عمراً من نظم الحكم في دول أوروبا، والتي تقتصر مدة الرئاسة بها لحوالي فترتين فقط، مما يسمح بإمكانية الإفراج عن الوثائق والمستندات التي تظل بين أيدي المسؤولين في الدولة، علاوة على أنه لا توجد صيغة قانونية محددة للعالم في أي دولة تمنح الوثيقة حق السرية لمدة معينة، وإذا حدد الدستور المدة نجد أن هناك شروطاً أخرى من بينها الحفاظ على محدثات الأمن القومي وعدم المساس به، وألا تكون الوثيقة خطراً على الأمن القومي، فلا بد من وجود اتجاه فكري مستنير يعمل على توضيح كل الوثائق المتاحة أمام الجميع فهي حرية فكرية منصوب عليها بأحكام القانون، ويجب أن يتمتع بها كل مواطن عربي.

وأضاف أن السر وراء قيام بعض الدول الكبرى بالتحكم في الوثائق المتاحة عن أي دولة هو أن الدول التي استعمرت العالم القديم، أخذت على عاتقها التاريخ لتلك الحقب التاريخية، وبذلك فقد احتفظت لنفسها بلك الوثائق التاريخية، وأنكرت أي حق للدول التي كانت تقع أمورها في التمتع أو الحصول على تلك الوثائق، علاوة على أن الدول قديماً كانت تناهض الاحتلال فقط، في ظل ظروف تعليمية بالغة القسوة، مما أدى إلى أن نسبة المتعلمين لم يكونوا على القدر الكبير من المكانة العلمية التي تسمح لهم بالتأريخ لشعوبهم، كما أن سياسة الاستعمار كانت تعتمد على تقريب النخب الثقافية منها، حتى لا يحدث أي تدوين ضدها، ومن هنا نجد أن أي حركة تدوين للتاريخ، أو أي وثائق



القوانين العربية تعاني بعض الثغرات الخاصة بتشريعات الوثائق التاريخية



معظم الدول العربية لا تزيح الستار عن المواقف الغامضة في تاريخها



وذهب إلى أن الدول العربية لديها العديد من الوثائق التاريخية التي تحتفظ بها الدول الغربية التي كانت في وقت من الأوقات تستعمر تلك البلاد، وتحفظ بتلك الوثائق والعلوم التاريخية في خزائن سرية جداً، لا يمكن لأي شخص أي يصل إليها، ولن يستطيع أي دولة أن تحصل على تلك الوثائق دون معرفة أو تعاون مسبق مع تلك الدول. ورفض ما نسب على لسان بعض أجهزة الإعلام بأن إسرائيل قامت بالكشف عن بعض الوثائق التاريخية الخاصة بحرب أكتوبر المجيدة، في حين أن مصر أبدت تحفظها تجاه الإفراج عن بعض الوثائق التي تمتلكها، وعلق على ذلك قائلًا: إن كل الوثائق المتاحة

وأوضح أن الدول العربية لديها تحفظ شديد في الحفاظ عن الوثائق التاريخية التي تمتلكها حيث إنها وقعت تحت طائلة الاستعمار لفترات طويلة، وهو ما أثر بالسلب على جملة الأحداث التي تعرضت لها البلاد، فوجد أن مصر على سبيل المثال لديها حذر على الكشف عن الوثائق التاريخية يبلغ 50 سنة، بعد أن كانت 30 عامًا فقط، إلا أن الدوائر المسؤولة عن عملية صنع القرار رأيت أن أفضل مدة زمنية لضمان سرية الوثائق يجب أن تصل إلى ذلك الحد حتى يمكن للنظم السياسية الحاكمة أن تثبت من أركان حكمها، وهو النظام المتبع في معظم الدول العربية.

أنها تخشى من أنه إذا ما تم الإفصاح عنها في ذلك التوقيت قد يكون لها بعض الانعكاسات الخطيرة أو بعض التأثيرات السلبية، وبالتالي يفضل الاحتفاظ بتلك الوثائق تحت ختم الوثائق السرية جداً والتي لا يتم الإفصاح عنها تحت أي ظرف. ويشير إلى أن بعض الدول قد نصت من خلال دساتيرها على أن العمر الذي يمكن أن تظل الوثائق لها الحق في الحفاظ على سريتها هو 25 سنة وقد تطول تلك الفترة أو تقصر على حسب الظروف السياسية التي تمر بها الدول سواء الداخلية أو الخارجية، حيث إن تلك العناصر هي أكثر الضوابط التي تتحكم في مدى خروج أي وثيقة إلى النور.

من ليس له ماضٍ لا يمتلك الحاضر.. ومن لا يمتلك الحاضر لا يستطيع صياغة وصناعة المستقبل.. انطلاقاً من هذه القاعدة وفي ظل مئات الأحداث والوقائع التاريخية التي تزدهم بها ذاكرة العالم العربي، والتي عجزت عن فهم سيناريو العشرات من هذه الأحداث بسبب حالة التعقيم الشديدة التي تحيط بالوثائق التاريخية التي من خلالها يمكن للمتخصصين والمحللين السياسيين والاقتصاديين قراءة وفك طلاسم هذه اللوغاريتمات التي تزدهم بها ذاكرة أمة كانت وما زالت في قلب الأحداث والحروب المهمة. وغياب «الشفرة» أو تلك الوثائق يفرض العديد من الأسئلة التي تنضم بدورها إلى قائمة تمتلئ بعلامات الاستفهام التي لا تعرف الشعوب لها إجابة، من حيث الهدف من الاحتفاظ بهذه الوثائق لعقود طويلة على الرغم وجود بعض القوانين التي تلزم الحكومات بالكشف أو الإفراج عن هذه الوثائق خاصة أنها ليست حكرًا على الحكومات والمسؤولين كونها تتعلق بأحداث ووقائع أثرت بشكل أو بآخر على حياة شعوب هذه الدول؟ وما الأسس التي يتم من خلالها تصنيف هذه الوثائق، وما مصير الوثائق التي تحتفظ بها حكومات دول لا تنتمي للمنطقة العربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية التي تزدهم مكتباتها بالآلاف الملفات المهمة، والتي كتب عليها سري للغاية، على الرغم من أن هذه الملفات وتلك الوثائق تخص دولاً عربية! مثل بعض الوثائق المتعلقة بحرب أكتوبر والغزو العراقي للكويت وأحداث الثورة الجزائرية وحريق القاهرة.. إلخ. وهذه الحقائق تأخذنا إلى إشكالية أخرى وهي هل من حق الدول ومنظمات المجتمع المدني المطالبة باسترجاع الوثائق الخاصة بالدول العربية والتي تحتفظ بها المكتبات الأميركية والأوروبية وعلى رأسها مكتبة الكونجرس الأميركية وجامعة جورج واشنطن؟

القاهرة - «الرؤية» عمر عطية - محمود عبدالنعم - محمد رمضان

في البداية يجب الإشارة إلى أن كل الدول تحتفظ لنفسها بوثائق ومستندات تاريخية وتحدد جملة من القوانين التي يتضمنها الدستور والتي تنظم عملية تصنيف هذه الوثائق والمدة الزمنية التي يمكن بعد انقضاءها الإفراج عن وثائقها التاريخية للمتخصصين والمواطنين.

درجة السرية
الدكتور عماد أبو غازي-أستاذ التاريخ والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة- أكد أن كل دولة تقوم بإخضاع عملية تنظيم الوثائق التاريخية والسرية وفقاً لقوانينها الخاصة والتي على أساسها يتم السماح بإظهار وثيقة خاصة بقضية تاريخية بعد مرور فترة زمنية محددة، مشيراً إلى أن عملية تصنيف هذه الوثائق تدخل تحت درجة سري أو سري جداً، وبناء على ذلك يتم تقرير وتحديد المدة التي سيتم النشر بعدها وتختلف هذه الدرجات حسب نوعية المضمون أيضاً فمضمون الوثيقة العسكري يختلف عن الثقافي أو الشخصي.

وأشار إلى أن العمر الافتراضي الذي تتبناه معظم الدول للإفراج عن الوثائق يتراوح ما بين 20 و30 عاماً يتم خلال هذه المدة إقرار حظر نشر تام لهذه الوثائق ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للعقوبة التي يحددها قانون الدولة المختصة، فضلاً عن وجود ما يطلق عليه الحظر الإضافي والذي قد يصل إلى 50 عاماً وعادة ما تكون هذه الوثائق متعلقة بشخصيات محددة ويفضل مرور فترة كافية، وهذه القواعد تعد المتعارف عليها في معظم دول العالم الثالث، وبالإضافة إلى النوعين السابقين من الوثائق يتم استثناء بعض الوثائق التي ترى كل دولة أن درجة سريتها مرتفعة وهنا يمكن أن تمتد فترة سريتها وعدم نشرها لأكثر من 50 عاماً.

ونوه بأن الجهة التي تتلقى الوثيقة هي التي تقوم بتحديد درجة سريتها وهذه الأمور تعارف عليها أيضاً في جميع دول العالم، إلا أنه من المعروف أن القوانين العربية تعاني من بعض الثغرات الخاصة بتشريعات الوثائق التاريخية والتي تعيق مصر لأنها تقر بإعطاء الحرية المطلقة في بعض الأحيان لهذه الجهات تعتمد بالوثائق للإفراج عنها وهذه الجهات تعتمد في معظم الأوقات التعنت في إخراج الوثيقة قبل أكثر من موافقة كما يحدث مع وزارة الخارجية المصرية مثلاً أو بعض الجهات العسكرية الإدارية التي تحتفظ بوثائق تاريخية سرية.

وأوضح أن المبدأ الأرشيفي المتعارف عليه في الدول المتقدمة هو ضرورة أن تؤل أي وثيقة للمركز الأرشيفي القومي الخاص بكل دولة ثم تخرج إلى النور في نهاية الأمر، ولعل هذا ما يترجم لهفة المصريين على قيام الجهات العسكرية بالإفراج عن كثير من الوثائق الخاصة بحرب أكتوبر، فعلى الرغم من مرور 35 عاماً على انتصارات أكتوبر المجيدة عام